

كلمة السيد علي حداد

رئيس منتدى رؤساء المؤسسات

(الجزائر)

الطبعة الثالثة للقمّة الاقتصادية الأوروبية – العربية

"آفاق مشتركة"

سياسات الجوار الأوروبية والعربية في

منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا والشرق الأوسط

أثينا، اليونان، 29 – 30 أكتوبر 2018

فخامة رئيس جمهورية قبرص،
السادة والسيدات، معالي الوزراء الأوليين،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة ممثلو الهيئات الدولية،
السيدات والسادة ممثلو منظمات أرباب العمل،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم

إنه لي شرفني كثيرا، ويسعدني مشاركتكم أشغال الطبعة الثالثة لهذا المؤتمر الهام. أود في مستهل مداخلتني هذه، أن أتوجه بالشكر الجزيل لمنظمي هذا المؤتمر، الذي يجمع صناع القرار السياسي والاقتصادي، رجال الأعمال العرب، الافارقة والأوروبي، الخبراء وممثلو المجتمع المدني لمناقشة القضايا والاشكاليات التي تهمننا جميعا في خضم عالمنا المعولم الذي يشهد تغيرات متسارعة وباستمرار. في خضم الاضطرابات والتغيرات الجيوستراتيجية، واللايقين، المناخي، الصحي الأمني، الاقتصادي والمالي، الذي يميّز عالمنا اليوم، تبرز بإلحاح الحاجة إلى شراكة فعلية وواقعية وتبادل الأفكار والخبرات، سيما مع أولئك الذين نتقاسم معهم نفس الفضاءات والجوار الجغرافي، الاقتصادي، الثقافي والتاريخي.

إن طبيعة المواضيع التي طرحت للنقاش في هذه القمة، تهمننا بدرجة عالية وبلدنا معني بها عن قرب. موضوع الندوة التي نشارك فيه يعيننا بدرجة خاصة، لأن الجزائر رافعت دائما من اجل ترقية سياسية حسن الجوار المتوازن، حاملة للسلم، التقدم والإزدهار المشترك.

ويتميز الوضع الراهن عبر نقاط عديدة في العالم بانبعث جديد للأنايات الوطنية (الهوياتية) ومحاولات الانغلاق المجتمعي على الذات،... والتي يجب أن نأخذها على محمل الجد.

يجب، على دول البحر المتوسط، افريقيا والشرق الأوسط، أن ترفض الخضوع لهذه الحتمية أو بالأحرى النكبة. يجب أن تعمل على تدعيم وترقية آليات الحوار والتشاور البيئي للبحث عن أفضل السبل والخيارات للشراكة في إطار الاحترام المتبادل ولفائدة كل شعوب المنطقة.

السيدات الفضليات

السادة الأفاضل

إن مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، تتطلب حقيقة تجنيد قدرات بشرية ومادية ومصادر مالية مناسبة، لكن الحلول لمشاكل الإرهاب، التطرف الديني، والهجرة غير المراقبة، هي كذلك، يجب أن تكون اقتصادية واجتماعية.

وتعد التجربة الجزائرية في هذا المجال مثالا يقتدى به. فسلطات بلادي، عرضت في مختلف المناسبات استعدادها لتقاسم تجربتها مع دول أخرى من أجل الاستفادة منها واستخلاص العبر والدروس.

فخلال سنوات التسعينات، عاشت الجزائر أحلك مأساة وأكثرها تدميرا. إرهاب ذات قوة تقتيل لا سابقة له، اجتاح كل البلد وارتكب مجازر بدون تمييز، قتل خلالها عشرات الآلاف من المواطنين الجزائريين والأجانب. زرع خراب لا مثيل له، ودمّر القواعد الصناعية والبنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية.

إن المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، بأبعادها الثلاثة المتكاملة (السياسية، الأمنية، الاجتماعية) ومبادرة المصالحة الوطنية التي قادها وجسدها فخامة رئيس الجمهورية

الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيسنا السيد عبد العزيز بوتفليقة، تكلمت بالنجاح وسمحت بهزم الإرهاب، استعادة السلم والامن وإعادة بعث مسار التنمية الشاملة.

اليوم، ينظر للجزائر كواحدة من الدول أكثر استقرارا في المنطقة. هذا الاستقرار، هذا السلم الذي دفعت بلادي من أجله ثمن باهض، هو ما سمح لها بمباشرة التحول الاقتصادي بكل ثقة وصرامة وذلك لم يكن ليتحقق لولا الجهود الجبارة التي بذلت على جميع الجهات.

الجزائر أصبحت اليوم، فاعلا نشطا وبناء للاستقرار في كامل المنطقة.

لقد حان الوقت لتتصور معا إعادة تأسيس عميق لشراكتنا القائمة، ونركز جهودنا على بناء نظم ايكولوجية مشتركة للابتكار، الإبداع، التكوين، التعلم، ترقية المقاولاتية، خصوصا لدى الشباب والنساء، الحفاظ على البيئة وكرتنا الأرضية.

لنجسد تلك الأهداف، نحن مدعوون لبناء شراكات، في إطار من الثقة، المساواة والاحترام المتبادل، كما يجب علينا كذلك تكثيف تبادلاتنا وحجم الاتصالات بيننا، وضع آليات دائمة للتشاور وتبادل المعلومات حول إنجازاتنا، تجاربنا، توقعاتنا وطموحاتنا.

السيدات الفضليات

السادة الأفاضل

تعتبر الأطر القائمة، مثل الاتفاقيات المتعددة الأطراف، الثنائية التي تم التوقيع عليها من طرف بعض الدول مع الاتحاد الاوروبي، الاتفاقيات الجهوية للتعاون، مؤسسات التكتلات الجهوية التي تم تأسيسها في أوروبا، إفريقيا، الاتحاد المغاربي، الشرق الأوسط وحول الفضاء المتوسطي، فضاءات تمنح لنا قاعدة من الآليات للشروع في تعاون فعلي وأكبر، أكثر صدقا وأكثر إنصافا.

ولهذا السبب، يكون من الضروري التجديد والابتكار من حيث استحداث مساحات جديدة للعمل والتشاور.

وأناشد هنا، مجتمع الأعمال في هذه المنطقة الكبيرة والهامة، أن يفكروا معا في وضع أطر أكثر ملائمة للتبادل والتقارب بين رجال أعمال والمتعاملين الاقتصاديين لبلداننا.

هذا، لأننا مقتنعون بأن عالم المؤسسة والمصالح الاقتصادية المشتركة، تتحول إلى عنصر من عناصر تعزيز واستقرار الأمن، وروح حسن الجوار.

السيدات الفضليات

السادة الأفاضل

إن القدرات والفرص المفيدة للتعاون المشترك الذي يعود بالفائدة على الجميع، عديدة ومهمة. إن التعددية والتنوع في الثروات التي يتمتع بها كل بلد من بلداننا، تتيح لنا الطموح في تجسيد وتراكم إنجازات كبيرة في غضون فترة زمنية معقولة.

نحن اليوم بحاجة إلى استهداف مجالات التعاون ذات القيمة المضافة العالية والمصالح المشتركة. على هذا النحو، فإننا نعتقد أن اقتصاديات الغد وعصرنا بعد البترول هي موضوع يمكن أن يكشف ويضمن تآزرات حقيقية ويحمل وجهات نظر مشتركة.

من أجل تحقيق أمن واستقرار دائمين ومستدامين، يجب على بلدان منطقتنا الكبيرة هذه وبدرجات متفاوتة مواجهة العديد من التحديات المشتركة من بينها وأولها: إعطاء فرص للتقدم والتنمية لشعوبهم وخاصة الشباب، ثم تلك المتعلقة بالأمن الغذائي، الطاقوي والرقمني.

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لوحدها، تشير توقعات المؤسسات المالية الدولية، أنه يتوجب استحداث 300 مليون منصب شغل بحلول سنة 2050.

التنمية المستدامة، الانتقال الطاقوي والايكولوجي، هي المجالات التي يمكن من خلالها تصور وإقامة تعاون مسؤول ومتوازن.

يجب أن يستهدف التعاون في مجال استغلال الموارد الأولية، في نفس الوقت تحويلها، بما يمكن ممتلكيها من تحقيق أقصى قيمة مضافة منها، وكذا مكافأة رأس المال المستثمر والمعرفة التكنولوجية بصورة منصفة.

لعدة أسباب، علينا مواجهة التحدي المتمثل في تنوع اقتصاداتنا من خلال الاستحداث المكثف للشركات وتطوير وتكثيف التبادلات والشراكات بين الشركات في بلداننا كل على حدى.

من جانبها، باشرت الجزائر إصلاحات عميقة في اقتصادها وحققت بنى تحتية أساسية اجتماعية واقتصادية ذات حجم وجودة معترف بهما. وخصصت للبرامج الرئيسية قيم مالية تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، والتي تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وتحويل المواد الأولية الخامة والطاقة المتجددة والمياه والكهرباء والغاز، بعضها أنجز نهائياً وأخرى في الطريق. وقد تطور القطاع الخاص بشكل كبير، وظهرت شركات كبيرة تتحكم وتتقن مجال نشاطها بشكل كبير، أما المدرسة الجزائرية فتستقبل ما يقرب من 10 ملايين تلميذ والجامعات مليوني طالب. هذه الانجازات تؤهلها لأن تكون فاعلاً أساسياً ومهماً في الديناميكية الجديدة للتعاون.

السيدات الفضليات

السادة الأفاضل

تتقاسم شعوبنا وبلداننا بين بعضها البعض علاقات انسانية، تتجاوز مجرد السعي لتحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي الفردي.

هذه العلاقات هذه العلاقات لها جذورها التي تضرب في عمق تاريخي وثقافي مشترك. على هذا النحو، يمكن لجالياتنا أن تلعب دوراً حاسماً في التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي، ولكن أيضاً لتشكيل ذلك الرابط الانساني الذي لا يمكن الاستغناء عنه بين الأمم.

كمنتدى لرؤساء المؤسسات، فنحن مستعدون لكي نساهم في جميع أطر التعاون والتبادل التي تهدف إلى تقارب بلداننا مع بعضها البعض، وبالأخص بين مؤسساتنا ومجتمع رجال الأعمال.

إن الإطار المتعدد الأطراف الذي يجمعنا اليوم، يجب أن يمكّننا من تجاوز الجانب التجاري لتبادلاتنا واستهداف تطوير معرفتنا الخاصة، وهي قضية رئيسية ينبغي لنا أن نكرس اهتمامنا وجهودنا الكاملة لها

مما لا شك فيه، أن الحوار المستمر وتبادل الخبرات سيمكننا من الكشف عن إمكانيات وفرص الشراكة الجديدة وتبادل الممارسات الجيدة التي يمكننا تنفيذها لاحقا في بلداننا وخلق دائرة فعالة من النمو والرخاء المستدامين لأممنا.

أشكركم على حسن الإصغاء

شكرا لكم